دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2014

د. حبيطة علي * د. حاشي نوري **

الملخص:

يتضح في مجال الاقتصاد الدولي الدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية وهذا من خلال تشجيع الصادرات التي تحصل الدول بموجبها على مكاسب جديدة في صورة رأسمال أجنبي جديد، وهو عامل مهم يؤدي إلى الزيادة في حجم الاستثمارات التي تساهم في بناء وتشييد المصانع وإنشاء البنية التحتية والأساسية ومنه يزيد التكوين الرأسمالي وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية في هذه الدول، ومن هذا المنطلق نحاول في هذه الورقة دراسة طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، فمن خلال مؤشر الانفتاح والذي يتمثل في: (الصادرات+ الواردات)/الناتج المحلي الإجمالي) والذي نعتبره متغيرا مستقلا داخل النموذج، وكذلك النمو الاقتصادي والذي يعتبر متغير تابع، سنقوم بتقدير النموذج ودراسة السببية بينهما وهذا انطلاقا من المعطيات المأخوذة من الإصدارات الرسمية السنوية للبنك العالمي والخاصة بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية؛ الانفتاح التجاري؛ النمو الاقتصادي؛ سببية غرانجر، دوال الاستجابة.

Summary:

Foreign trade plays an important role in the international economy, through the encouragement of the different countries for their exports, which are interpret into more and more foreign exchange receipts, and also the inflow of new foreign capitals.

We know that the new foreign capitals are a necessary factor to increase the volume of investments, which contribute to the construction and establishment of basic infrastructure in all sectors in order to arrive at the consolidation of the economic development of these countries.

This scientific paper attempts to study the relationship between trade openness and economic growth in Algeria, using the opening index, which is an exogenous variable in our model, which calculates as follows: (Export + import) / GDP, also we'll uses the variable "economic growth" as an endogenous variable, in

* أستاذ محاضر - أ- جامعة زيان عاشور – الجلفة .
**أستاذ محاضر– أ- جامعة زيان عاشور – الجلفة .

order to estimate the model, and to study the causality between the two variables. We note that this study is based on the annual data of Algeria made by the department of the World Bank.

تمهيد:

يلعب التبادل الاقتصادي الدولي دورا مهما وحقيقيا في دفع عجلة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو يؤدي إلى توزيع الدخل على مستوى العالم بين الدول، وإلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات المختلفة داخل الدولة، كما يؤثر التبادل الدولي على مستوى التشغيل، فعندما يزداد الطلب على سلع التصدير، ينعكس ذلك على زيادة الطلب على عناصر الإنتاج اللازمة لذلك، مما يزيد من عوائدها وبالتالي يرتفع مستوى التشغيل، و يؤدي هذا إلى زيادة حجم الدخول التي تخلق طلبا على السلع والخدمات وهو ما يؤدي إلى زيادة التشغيل مرة أخرى، ومن هذا المنطلق فإن للتجارة الخارجية تأثيرا مباشرا على مستوى الدخول في الدول، وهذا من خلال تصدير كل دولة لجزء من إنتاجها إلى دول العالم واستيراد جزء مما تنتجه هذه الدول، حيث تسعى بلدان العالم المختلفة إلى تحقيق مصالحها من خلال تعاملاتها الاقتصادية الخارجية، يتضح في هذا المجال الدور الهام للتجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات التي تحصل الدول بموجبها على مكاسب جديدة في صورة رأسمال أجنبي جديد، وهو عامل مهم يؤدي إلى الزيادة في حجم الاستثمارات التي تساهم في بناء وتشييد المصانع وإنشاء البنية التحتية والأساسية ومنه يزيد التكوين الرأسمالي وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية في هذه الدول.

إشكالية الدراسة:

إن كل دول العالم تسعى إلى تحقيق معدلات نمو في اقتصادها، أي العمل على الزيادة الحقيقية في الناتج القومي وفي نصيب الفرد من هذا الناتج، فتعمل على وضع سياسات داخلية وخارجية وفي جميع المجالات التي تراها مناسبة لتحقيق ذلك، و بدون شك فإن التجارة الخارجية تشكل أهم هذه المجالات، وانطلاقا من هذا وفي سياق هذا الطرح تبرز معالم إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى تأثير التجارة الخارجية وهذا من خلال زيادة مؤشر الانفتاح على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر ؟

للإجابة على السؤال الرئيسي الموضح في الإشكالية الرئيسية وللوصول إلى هدفنا في هذه الدراسة نطرح جملة من الأسئلة التالية:

- ماهي أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى قيام التبادل الدولي؟، وما هي مختلف المكاسب والشوائب من قيامه ؟
- ماهي أهم الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية؟، وما هو الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في مختلف المجالات؟
- ما المقصود بالانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؟.
- ما طبيعة العلاقة بين الانفتاح على العالم الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟.

فرضيات الدراسة:

في دراستنا لموضوع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي نعتمد على مجموعة من الفرضيات التالية:

- ✓ يقصد بالانفتاح، الانفتاح التجاري على العالم ((الصادرات + الواردات)/الناتج المحلي الإجمالي) وهذا دون الانفتاح المالي.
- ✓ يعتبر الانفتاح والرأسمال المال المادي والعمل عوامل مؤثرة في النمو الاقتصادي.
- ✓ تأثير العوامل الاقتصادية الأخرى على النمو الاقتصادي ثابتة.
- ✓ يؤثر قطاع الصادرات على الدخول الحقيقية وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتعزيز النمو الاقتصادي، كما يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة حجم الصادرات، ومنه فهناك علاقة سببية بينهما.

أولا: ماهية التجارة الخارجية:

1- تعريف التجارة الخارجية:

إن المقصود بكلمة التجارة الخارجية اصطلاحا يحمل معنيين أحدهما ضيق والآخر واسع، ويغطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلا من الصادرات والواردات المنظورة (السلعة) وغير المنظورة (الخدمة) في حين يغطي اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كلا من الصادرات والواردات المنظورة(السلعة)، الصادرات والواردات غير المنظورة(الخدمات)، الهجرة الدولية (انتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة)، والحركة الدولية لرؤوس الأموال(انتقالات رؤوس بين دول العالم المختلفة).

وعلى هذا الأساس استعمل بعض الكتاب مصطلح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها واستعمل البعض الآخر مصطلح التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع[1].

تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[2]، وتعرف التجارة الخارجية على أساس أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[3].

تهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة، أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة، وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية وحركات السلع ورؤوس الأموال وهذه العلاقات المتبادلة بين دول العالم تسمى بالمعاملات الاقتصادية الدولية.[4]

2- أسباب قيام التجارة الخارجية:

إن تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية يرجع إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية[5]، إذ أن هناك محدودية في الموارد الاقتصادية، فمن ناحية وجدت هذه الموارد بطبيعتها بكميات محدودة و من ناحية أخرى وبسبب الا ستخدامات اللانهائية والتي تتنافس عليها تصبح هذه الموارد الاقتصادية أكثر محدودية وتصبح الموارد الاقتصادية عاجزة عن إنتاج السلع والخدمات لتلبية جميع الحاجات البشرية المتسمة بالتكرار والتنوع والتعدد والترابط، وأدى هذا بالاقتصاد في استخدامها واستغلالها استغلالا مثاليا، أي إنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من التكاليف.

إن مشكلة الندرة النسبية والتي واجهت كل الدول (طبعا بدرجات متفاوتة والاقتصاد في ا ستخدام الموارد) أدت إلى تطبيق مبدأ التخصص ا لدولي في الإنتاج والمتسم بالإنتاجية المرتفعة والمتقنة والتكاليف المنخفضة، وبفضل التجارة بين الدول يتم مبادلة الفوائض الإنتاجية والتي تؤدي إلى إشباع أقصى ما يمكن من حاجات الأفراد في هذه الدول، ويمكن أن نورد الأسباب التي أدت إلى نشوء التجارة الخارجية وهي:

أ - تواجد الموارد الطبيعية والاقتصادية بصورة غير متوازنة(متساوية) بين جميع مناطق أو دول العالم؛

ب - هذه الموارد لها إمكانية محدودة جدا في نقلها بين الدول.

ثانيا: المزايا والشوائب من التجارة الخارجية :

1- المزايا من التجارة الخارجية :

يلاحظ أن كل مبادلة سواء كانت داخلية أو خارجية تؤدي في الغالب إلى توليد منفعتين، تمثل الأولى في التخلص من سلعة زائدة ذات منفعة قليلة نسبيا، أما الثانية فهي الحصول على سلعة جديدة ذات منفعة كبيرة نسبيا، واذا نظرنا إلى التجارة الخارجية نجد عدد كبير من الدول تصدر وتستورد مجموعة واسعة من السلع والخدمات، فهذه المبادلات تؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق المكاسب للأطراف المتعاقدة، وبالتالي زيادة التنمية والرفاهية الاقتصادية على الصعيد العالمي[7]،

ومنه فعند قيام التجارة الخارجية تتحقق عدة مزايا – بالنسبة لجميع الدول – ولعل أهمها[8]:

* الاستفادة من موارد الدول الأخرى؛

* الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي؛

* منع الاحتكار؛ * توفير فرص عمل للعمالة داخل كل دولة؛

* تحقيق موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية؛ * تخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات.

2- الشوائب أو المشاكل من التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية بعض الشوائب ولعل أهمها:

- أن المكاسب من التجارة الخارجية لا توزع بالتساوي بين أطراف التبادل لدولي؛
- تؤدي التجارة الخارجية أحيانا إلى الإسراع في نفاذ بعض الموارد غير قابلة للتجديد؛
- تؤدي التجارة الخارجية أحيانا إلى القضاء على بعض الصناعات المحلية والى المنافسة، كما تؤدي إلى إد خال بعض الا ضطرابات في المؤسسات والهيا كل الاقتصادية الداخلية وفي الأوضاع الاجتماعية والسياسية.

ثالثا: أهداف التجارة الخارجية ودورها:

1- الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية:

إن أهم الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية تتمثل فيمايلي:

أ- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة وتقديم دخول إضافية وتوفير السلع الضرورية والأساسية والعكس صحيح؛

ب- القيام با ستيراد السلع الضرورية غير المتوا جدة في الدو لة المستوردة، مثل الآ لات والتجهيزات؛

ج- إحلال الواردات ويتوقف هذا الهدف على عامل مهم جدا وهو عـامل التكلفة؛

د- نقل التقنيات والتكنولوجيات الضرورية والأسا سية لبناء وإ عادة هيكلة البنى التحتية والمنشآت القاعدية للدولة وتغيير سياستها العامة.

ه- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات حيث تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في التضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

و- الاتجاه نحو العولمة وعولمة الأسواق العالمية، وهنا نرى أثر حرية التبادل التجاري في ظل منظمة التجارة العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال وخصخصة قطاعات الدولة وإلغاء دورها الاقتصادي؛

2- الدور الهام للتجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دور مهم في مختلف المجالات، سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية وحتى المجال العسكري للدولة، فمن خلال هذا الدور يمكن تحديد الملامح الأساسية للدولة وسياستها الخارجية تجاه الدول الأخرى، ويتمثل هذا الدور الهام في المجالات التالية:

- في المجال الإقتصادي : تسعى التجارة الخارجية في هذا المجال إلى تحقيق ما يلي:

* نقل التكنولوجيات والمعلو مات الأسا سية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عمليات التنمية الشاملة؛

* القيام بالتحو لات الضرورية والها مة في الاقتصاد ا لوطني وتحر يك وتخصيص عوا مل الإنتاج؛

* زيادة الإنتاجية والدخل وتحقيق فوائض جديدة في الإنتاج يمكن استخدامها للقيام بمختلف الاستثمارات؛

* القيام بتصدير الفوائض من الإنتاج والاستفادة من ذلك في تعزيز ميزانية القطاع الأجنبي؛
* تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

- في المجال الإجتماعي : تسعى التجارة الخارجية في هذا المجال إلى تحقيق ما يلي:

* تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البيئة الاقتصادية؛
* الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات؛
* التأثير المتزايد للتجارة الخارجية في حياتنا اليومية.

- في المجال السياسي: في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية إلى تحقيق ما يلي:

* تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا؛
* إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول المتعامل معها؛
* العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، و بذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيات ومسالك التجارة الدولية العابرة للحدود، وأصبحت ظاهرة العولمة قادرة على إسقاط نظم سياسية بأكملها.

- في المجال العسكري:

تساهم التجارة الخارجية في هذا المجال من خلال استيراد وتصدير الأسلحة والمعدات والتجهيزات الحربية، حيث كان للحربين العالميتين الأولى والثانية السبب في انتشار الصناعة في بعض الدول، وكانت الدول القديمة في ميدان الصناعة تعمل بكل طاقاتها وإمكاناتها في الإنتاج الحربي، وهذا سمح للصناعات الناشئة خارج أوربا وأمريكا الشمالية بأن تتطور خلال الحرب جراء التوقف النسبي للتجارة الخارجية وزوال المنافسة الأجنبية، لكن وبعد الحرب العالمية عادت التجارة إلى سابق عهدها وعادت معها المنافسة الأجنبية أيضا، ومنها قامت الكثير من الدول بحماية صناعاتها الناشئة من خلال فرض الرسوم الجمركية المرتفعة أو منع استيراد بعض السلع بشكل كامل بهدف التقليل المنافسة من قبل السلع الأجنبية.

رابعا: ماهية النمو الاقتصادي

1- تعريف النمو الاقتصادي

هناك مفاهيم وتعريفات عديدة للنمو الاقتصادي، و هذا تبعا لتوجهات المفكرين الاقتصاديين في هذا المجال فالنمو الاقتصادي في رأي "ماير" Meier هو "عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو في الأعداد السكانية فإن دخل الفرد في المتوسط لابد وأن يزداد"، فعملية النمو الاقتصادي في رأي "ماير" Meier سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي دون اعتبار مشكلة توزيع المنتج الإضافي من السلع والخدمات[9]، ويعرف الدكتور "صلاح الدين نامق" عملية النمو الاقتصادي على أنها "التفاعل القوي الذي يحدد في بيئة معينة وفي فترة زمنية معينة متضمنا تغيرات شتى في البيئة والظروف المحيطة

بها، الإنسان ورأس المال وجميع مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى وستؤدي هذه التغيرات الثورية الجذرية إلى زيادة في الناتج القومي الذي يعتبر في حد ذاته تغييرا طويل الأمد[10]"، ويرى آخرون بأن النمو الاقتصادي يقصد به ترك التقدم الاقتصادي والاجتماعي للظروف الطبيعية دون اتخاذ إجراءات مقصودة للتحكم فيه أو توجيهه وما يترتب على هذا التقدم الطبيعي من زيادة في الدخل الحقيقي للفرد[11].

إن النمو الاقتصادي هو معدل النمو السنوي لبلد ما ويساوي التغير النسبي في الناتج القومي الإجمالي من سنة لأخرى بالأسعار الثابتة (حتى نستبعد الزيادة الناجمة عن ارتفاع الأسعار ويتعلق النمو الاقتصادي أصلاً بالاقتصاديات المتقدمة ويتمثل في التزايد الطويل الأجل في الكميات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (الإنتاج- الاستهلاك – الاستثمار - ..... إلخ) ويتم قياسه في الوقت الحالي بمؤشر واحد هو الناتج القومي الإجمالي[12]، وأشار العالم الاقتصادي "**كورنش**" في تعريفه للنمو الاقتصادي إلى العناصر الأساسية التالية:

* ارتفاع متواصل في الإنتاج.
* تقدم تكنولوجي.
* حدوث تغيرات في الإطار المؤسسي والسلوكي.

وهناك ترابط متين بين مفهوم النمو الاقتصادي على أساس أنه نمو الناتج القومي وبين إمكانية قياس النمو الاقتصادي من خلال متوسط الزيادة الحاصلة في مردود العمل، أي من خلال قياس ارتفاع إنتاجية العمل، إن زيادة نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي تكون أقل من الزيادة الحاصلة في متوسط إنتاجية العمل وذلك عندما تنخفض نسبة العاملين من السكان إلى مجموع السكان، إما بسبب زيادة متوسط العمر مثلا أو بسبب تخفيض سن التقاعد أو نتيجة لتمديد مدة الدراسة والتدريب.

وقد أجمع الاقتصاديون كما رأينا في هذه التعريفات أن النمو الاقتصادي يتمثل في حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي أو الدخل القومي أو الدخل القومي الحقيقي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، لكن وفي هذا إطار رأى الباحثون الاقتصاديون أنه من الضروري التطرق إلى العناصر الأساسية التالية:

- إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي؛

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست زيادة نقدية، فإذا ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وقابله ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فهذا يعني أن متوسط الدخل الحقيقي الفردي لم يرتفع بل انخفض، ومن هنا رأى الاقتصاديون أنه من الضروري استبعاد أثر التغير في قيمة النقود(التضخم) ونوضح ذلك في المعادلة التالية: **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.**

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد مستمرة وفي المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة تزول بزوال أسبابها، أي يستثنى هنا ما يعرف بالنمو العابر حيث تتأثر العوامل الاقتصادية المؤدية للنمو بالظروف الطارئة كالتقلبات الطبيعية والحروب.

2- كيفية قياس معدل النمو وأنواعه

2-1- كيفية قياس معدل النمو:

يتمثل النمو الاقتصادي في الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الحقيقي (الدخل القومي الحقيقي) وانطلاقا من ذلك يقاس معدل النمو باستعمال العلاقة التالية: $\frac{Y_1 - Y_0}{Y_0}$

حيث يمثل Y_1 الدخل الحقيقي للفرد في الفترة الزمنية t=1 ، ويمثل Y0 الدخل الحقيقي للفرد في الفترة الزمنية السابقة t=0 ، ويمكن حساب معدل النمو بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الحقيقية أو الثابتة (أي باستعمال المؤشر العام للأسعار و نزع تأثير التضخم).

ويعتبر الاقتصاد القومي في حالة نمو اذا كان الناتج القومي الحقيقي Y للفترة الزمنية t=1 أكبر من الناتج القومي الحقيقي للفترة الزمنية السابقة t=0 :

$$Y_1 \succ Y_0 \quad \text{.....(1)}$$

ونقول أن الاقتصاد الوطني حقق نموا عندما تكون قيمة معدل نمو الناتج القومي موجبة أي:

$$\frac{Y_1 - Y_0}{Y_0} \succ 0 \quad \text{..... (2)}$$

ليس الهدف من النمو الاقتصادي هو تحقيق الزيادة في الناتج القومي الحقيقي فقط وانما أيضا تحسين حالة السكان وذلك في اشباع حاجاتهم المتعددة من خلال المنتوج السلعي وتوفيرالخدمات، ولهذا يمكن إعتبار النمو هو تلك الزيادة الحاصلة في حصة الفرد الواحد من السكان (v)، لأنه يجب ان تكون في هذه الحالة ما تفسره المعادلة التالية:

$$\frac{Y_1}{V_1} \succ \frac{Y_0}{V_0} \quad \text{..... (3)}$$

وبالتالي ما تعنيه المعادلة (1) أنه لن يكون هناك نموا اقتصاديا طالما ينمو حجم السكان بنفس المعدل الذي ينمو به الناتج القومي، أي أن الشرط أو المعادلة(3) لن يتحقق في هذه الحالة.

2-2- أنواع النمو:

انطلاقا مما ذكر في العنصر السابق أي من خلال المعادلات (1) (2) و(3) يمكن وضع تعريف عام وواسع للنمو الاقتصادي حيث يفرق بين، النمو الموسع (Croissance extensive) والذي يتمثل في تساوي معدل الزيادة الحاصلة في الناتج القومي مع معدل الزيادة في عدد السكان أي أن الدخل الفردي ثابت، والنمو المكثف (Croissance intensive) والذي يعني زيادة في متوسط نصيب الفرد الواحد من السكان في إشباع حاجاته المتعددة من الناتج القومي أي أن معدل نمو الناتج القومي أكبر معدل نمو حجم السكان، وبالتالي يكون الدخل الفردي مرتفع، كما أن هناك ترابط متين بين مفهوم النمو الاقتصادي على أساس أنه نمو الناتج القومي، و بين إمكانية قياس النمو الاقتصادي من

خلال متوسط الزيادة الحاصلة في مردود العمل، أي من خلال قياس ارتفاع إنتاجية العمل، إن زيادة نصيب الفرد الواحد من الناتج القومي تكون أقل من الزيادة الحاصلة في متوسط إنتاجية العمل وذلك عندما تنخفض نسبة العاملين من السكان إلى مجموع السكان إما لزيادة متوسط العمر مثلا، أو لتخفيض سن التقاعد، أو نتيجة لتمديد مدة الدراسة والتدريب[13].

خامسا: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

هناك الكثير من الدراسات التي تعرضت إلى موضوع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فقد أشارت الدراسة التي قام بها "**فيشر Fisher**" سنة 2003 والتي تطرقت إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات (تعويض المنتجات المستوردة بالمنتجات المنتجة محليا) والتأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي وهذا بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات على النمو الاقتصادي، حيث استدل "فيشر" بالدراسات التي بدأت منذ السبعينات والثمانينات من القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوربي والتنمية، والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة والبنك الدولي، حيث أشارت جميعها إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو الاقتصادي، وبين فيشر في هذه الدراسة أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل[14] **(درجة الانفتاح على العالم الخارجي =(الصادرات+ الواردات)/الناتج المحلي الإجمالي)**، ومن بين النتائج أيضا أن البلدان المنفتحة تنمو بزيادة قدرها 2 بالمائة عن نظيرتها المنغلقة، ويتم هذا التأثير خلال قنوات زيادة الإنتاجية، وتلعب وفرة الواردات دورا مهما في هذه الزيادة، لكن فيشر يرى من جهة أخرى أن زيادة درجة الانفتاح لا تعتبر شرطا كافيا للنمو الاقتصادي وليست أفضل أداة سياسة اقتصادية، كما أن بقية السياسات الأخرى تعتبر ملائمة وجوهرية وأساسية للنمو الاقتصادي، وتشير هذه دراسة أيضا إلى أن البلدان التي ترغب في تحقيق النمو الاقتصادي يجب أن تندمج في الاقتصاد الدولي لتستفيد من مزايا السوق الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق منافذ للسلع الاستهلاكية، وبالمقابل كانت هناك دراسات أبدت تحفظا على العلاقة الموجبة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات الدراسة التي قام بها "**رودرك Rodrik" 1999**، والتي يرى من خلالها أن هدف تعزيز الصادرات يجب أن ينظر إليها كوسيلة لتمويل الواردات وليس كهدف، وكانت دراسته حول هذا الموضوع قد شملت تجارب مجموعة من الدول النامية.

سادسا: الدراسة التطبيقية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي حالة الجزائر

1- متغيرات الدراسة

lpib: يمثل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر.

louv: يمثل لوغاريتم الانفتاح التجاري، (درجة الانفتاح على العالم الخارجي =(الصادرات+ الواردات)/الناتج المحلي الإجمالي)

ε_{it}: يمثل الحد العشوائي.

2- الدراسة القياسية:

الشكل البياني رقم 01: سلسلة الناتج الداخلي الخام

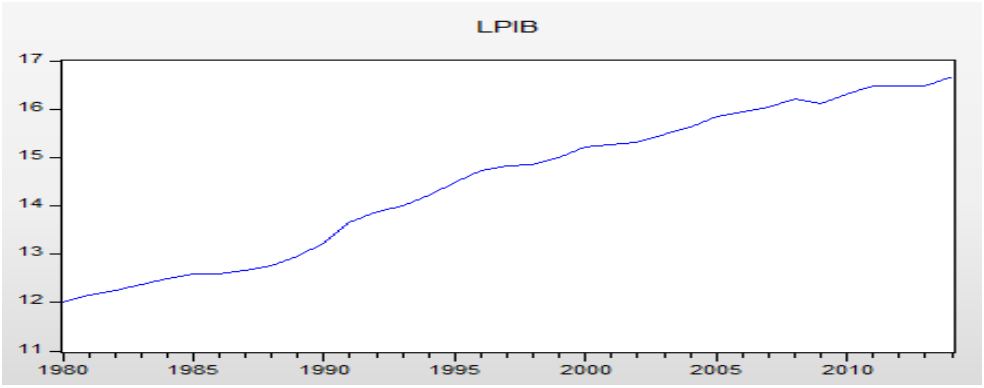

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج EVIEWS

الشكل البياني رقم 02: سلسلة الانفتاح التجاري

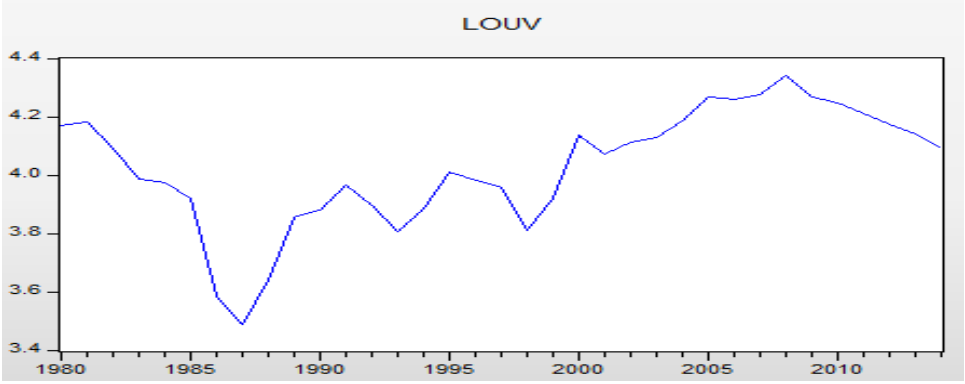

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج EVIEWS

من الشكلين البيانيين01 و02 نلاحظ أن سلسلتي الناتج المحلي الخام والانفتاح التجاري في الجزائر غير مستقرتين، وللتأكد من ذلك نقوم باختبار "جذر الوحدة" عليهما.

الجدول رقم 01: درجة التأخير بالنسبة لسلسلة الناتج الداخلي الخام

المعيار	درجة التأخير (P)			
LPIB	**1**	2	3	4
AIC	**-1.66**	-1.60	-1.57	-1.49
SCH	**-1.48**	-1.37	-1.29	-1.16
DLPIB	**1**	2	3	4

AIC	**-1.62**	-1.56	-1.46	-1.36
SCH	**-1.44**	-1.33	-1.18	-1.03
DDLPIB	**1**	2	3	4
AIC	**-1.4**	-1.34	-1.26	-1.19
SCH	**-1.21**	-1.11	-0.98	-0.82

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج EVIEWS

الجدول رقم 02: اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر) لسلسة الناتج الداخلي الخام:

LPIB		DLPIB		DDLPIB	
t المحسوبة	tالمجدولة	t المحسوبة	tالمجدولة	t المحسوبة	tالمجدولة
-1.46	-3.55	-4.01	-3.55	-6.74	-3.56
-0.81	-2.95	-3.91	-2.95	-6.87	-2.96
3.09	-1.95	-1.65	-1.95	-6.99	-1.95

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج EVIEWS

من خلال قراءتنا للجدول رقم 01 الذي يمثل درجة التأخير والجدول 02 الذي يمثل اختبار "جذر الوحدة" انطلاقا من مخرجات برنامج Eviews، نلاحظ أن سلسلة الناتج المحلي الخام في الجزائر مستقرة عند الفرق الثاني أي أنها متكاملة من الدرجة الثانية

$$(PIB) \longrightarrow I(2)$$

الجدول رقم 03: درجة التأخير بالنسبة لسلسلة الانفتاح التجاري

المعيار	درجة التأخير (P)			
LOUV	1	2	**3**	4
AIC	-1.83	-1.78	**-1.72**	-1.75
SCH	-1.65	-1.55	**-1.44**	-1.72
DLOUV	1	2	3	**4**
AIC	-1.58	-1.49	-1.38	**-1.30**
SCH	-1.39	-1.26	-1.10	**-0.97**
DD LOUV	1	**2**	3	4
AIC	-1.21	**-1.17**	-1.19	-1.57

SCH	-1.03	**-0.93**	-0.91	-1.24

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج EVIEWS

الجدول رقم 04: اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر) لسلسة الانفتاح التجاري:

	LOUV		D LOUV		DD LOUV	
	t المحسوبة	tالمجدولة	t المحسوبة	tالمجدولة	t المحسوبة	tالمجدولة
النموذج 6	-2.94	-3.56	-2.07	-3.57	-5.01	-3.56
النموذج 4	-1.41	-2.96	-2.29	-2.96	-5.06	-2.96
النموذج 3	0.08	-1.95	-2.31	-1.95	-5.15	-1.95

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج EVIEWS

من خلال قراءتنا للجدول رقم 03 الذي يمثل درجة التأخير والجدول 04 الذي يمثل اختبار جذر الوحدة انطلاقا من مخرجات برنامج Eviews ، نلاحظ أن سلسلة الانفتاح التجاري في الجزائر مستقرة عند الفرق الثاني أي أنها متكاملة من الدرجة الثانية

$$(OUV) \longrightarrow I(2)$$.

وبعد دراستنا للاستقرارية، نقوم بدراسة السببية بين المتغيرين الناتج الداخلي الخام والانفتاح التجاري، وبعد اختيارنا لدرجة التأخير المناسبة لدراسة السببية التي وجدناها P=2، تحصلنا على الجدول رقم 05:

الجدول رقم 05: اختبار السببية لغرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/19/18 Time: 21:27
Sample: 1980 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDLOUV does not Granger Cause DDLPIB	30	2.68160	0.0881
DDLPIB does not Granger Cause DDLOUV		2.50012	0.1024

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج EVIEWS

من خلال قراءتنا للجدول رقم 05، نلاحظ أن الانفتاح التجاري يسبب النمو الاقتصادي والعكس صحيح عند مستوى 10%، أي أنه توجد علاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل القصير وذلك في الاتجاهين، بعد ذلك نقوم بإجراء اختبار جوهانسن لمعرفة وجود التكامل المتزامن كما هو موضح في الجدول رقم 06:

الجدول رقم 06: اختبار جوهانسن

Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LPIB LOUV
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.298606	13.88459	15.49471	0.0862
At most 1	0.063925	2.179974	3.841466	0.1398

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج EVIEWS

من خلال قراءتنا للجدول رقم 06، نلاحظ أن القيمة الذاتية (Trace statistic =13.88) أصغر من القيمة المجدولة (Criticalvalue=15.49) ، ومنه نستنتج أنه لا توجد علاقة التكامل المتزامن بين السلسلتين، بعدها نقوم بدراسة أثر صدمات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وذلك بعد تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) واختيار درجة التأخير المناسبة (P=1) تحصلنا على التمثيل البياني رقم 03 الذي يمثل منحني دوال الاستجابة انطلاقا من علاقة السببية المتحصل عليها في الجدول رقم 05:

الشكل البياني رقم 03: دوال الاستجابة

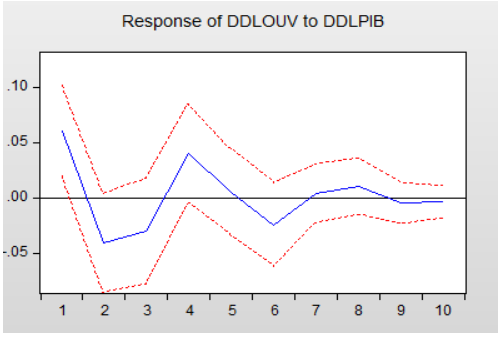

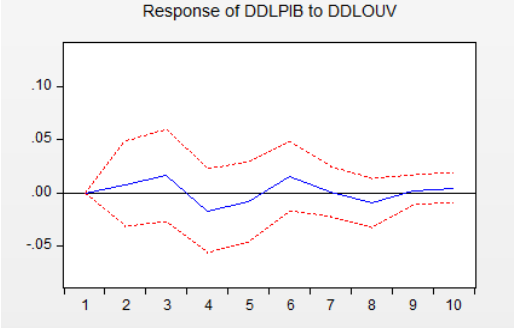

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج EVIEWS

من خلال التمثيل البياني رقم 03، نلاحظ انه عند حدوث الصدمة الأولى في الانفتاح التجاري أثرت على الناتج الداخلي الخام وأحدثت استجابة، ومع مرور الزمن وحتى مع حدوث الصدمات في الانفتاح التجاري بدأت الاستجابة في النقصان حتى أصبحت ثابتة ومستقرة، ونفس الشيء نقول عن استجابة الانفتاح التجاري للصدمات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام، ومرد هذه الصدمات إلى التغير في أسعار النفط، حيث أن هذا التغير ساهم وشجع في زيادة

حجم الانفتاح التجاري بشكل كبير الذي أثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكما هو معلوم بأن صادرات الجزائر تتمثل أساسا في النفط الذي ساعدت الزيادة في أسعاره إلى زيادة الصادرات التي أدت إلى زيادة الدخل الجزائري والذي أدى بدوره إلى زيادة الواردات الجزائرية وبالتالي توسع التبادل التجاري للجزائر.

الخاتمة:

للانفتاح التجاري دور مهم وحيوي في دعم الاقتصاديات الوطنية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والسلع الوسيطية الضرورية، وذلك من أجل تنفيذ مخططات التنمية، وهو الأمر الذي ينطبق من وجهة نظرنا على الجزائر، فالانفتاح التجاري يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره على النمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى توفير الموارد الضرورية للتنمية، فيتم استيراد السلع الاستثمارية الأقل ثمنا من تلك المتوفرة محليا حيث تعمل هذه السلع باستعمال التكنولوجية الحديثة على تحسين الإنتاجية المحلية، الشيء الذي يوفر السيولة المالية التي تستغل في العملية الاقتصادية، كما يساهم أيضا الانفتاح التجاري من خلال تحفيز قطاع الصادرات بالاعتماد على الاستثمار المحلي والأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة التنافسية بين الجزائر وباقي الدول.

وقد أكدت نتائج أغلب الدراسات وجود ارتباط قوي بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وهذا من منطلق فرضية أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى النمو الاقتصادي، وبالتالي توجد علاقة سببية بينهما وفي الاتجاهين، وقد جاءت الدراسة التطبيقية على حالة الجزائر بمجموعة من النتائج حيث بينت ما يلي:

* وجود ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري؛
* وجود علاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
* حدوث الصدمة في الانفتاح التجاري تقابله استجابة فورية في النمو الاقتصادي.

إن النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة التي قمنا بها تأكد نتائج أغلب الدراسات في هذا المجال (وجود ارتباط قوي بين قطاع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي)، وهذا انطلاقا من أن الصادرات تؤدي إلى النمو الاقتصادي، كما برهنت هذه الدراسات أيضا أن الدول التي تتبع سياسة تحرير التجارة تستفيد من مزايا اتساع السوق الذي بدوره يشجع على التقدم التكنولوجي ومن مزايا الإنتاج الكبير في قطاع البحث والتطوير والاختراعات، كما يشجع تحرير التجارة على زيادة الاستثمار وهذا من خلال القطاع الأكثر استخداما لرأس المال من القطاعات الأخرى.

المراجع والهوامش:

(1) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص36.

(2) السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 8.

(3) رشاد العصا، حسام داود، عليان الشريف، مصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، 2000، ص 12.

(4) السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق ، ص 8 .

(5) طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دائرة المطبوعات والنشر، الأردن، 1995، ص 17.

(6)، (7) محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبوسنينة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 2002، ص 570.

(8) محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص12.

(9)، (10) صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة،1965، ص 2.

(11) محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية ، مكتبة الانجلو، القاهرة، 1979، ص 55.

(12) عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 5.

(13) كلاوس روزة، ترجمة عدنان عباس علي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،ط1، 1960، ص807.

(14) أحمد كواز، عنوان المقال" التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص 7.

المقالات:

(15) أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد 73، ماي 2008.

(16) صالح تومي، عيسى الشقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد4 2006.

(17) كبير سمية، أداء التجارة الخارجية العربية والبينية 2000-2004، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد4.

(18)_Anderson James E., Why Do Nations Trade (so Little)? Boston College and NBER, August15,1999. Source :"http://www.Fmwww.bc.edu/ec-p/wp428.pdf.

(19)_Andrew B. Bernard, Trends and Transitions in the long Run Growth of Nations, Tuck scool of Business at Dartmouth National Bureau of Economic Research, July2001. Source:http:www//mba.tuck.dartmouth.edu/pages/Faculty/"Andrew.bernard/ LongRunv22.pdf.